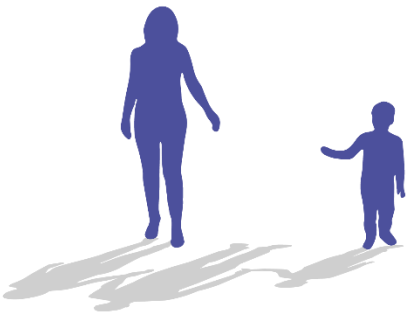


الهيئة الوطنية للمفقودين
والمخفيين قسراً لبنان
National Commission for the Missing
and Forcibly Disappeared Lebanon
الجمهورية اللبنانية

الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً - لبنان

الإطار الاستراتيجي والتشغيلي (2025–2030)

الملخص التنفيذي

يبقى أكثر من 17,000 شخص في عداد المفقودين أو المخفيين قسراً في لبنان، مما يترك آلاف العائلات في حالة من الغموض المطوّل، ويُديم إرثاً من الظلم غير المُعالَج. على مدى عقود، طالبت العائلات بحق أساسي - الحق في المعرفة - في حين ظلت استجابة الدولة مجزأة وحساسة سياسياً ومحدودة على الصعيد التشغيلي.

تحمل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، المُنشأة بموجب القانون رقم 2018/105، صفة الآلية الوطنية المركزية المُكلَّفة بمعالجة هذه القضية. بين عامَي 2020 و2025، أرست الهيئة أسسها المؤسسية والتقنية: الأطر التنظيمية، ومنظومات حماية البيانات، ورسم خرائط أماكن الدفن، والشراكات الأولية مع الجهات الوطنية والدولية. وقد عزّزت هذه الجهود الجاهزية المؤسسية، غير أنها لم تُفضِ بعد إلى نتائج ملموسة للعائلات.

يُمثّل الإطار الاستراتيجي والتشغيلي 2025–2030 تحولاً حاسماً من مرحلة التأسيس المؤسسي إلى مرحلة التنفيذ وتحقيق النتائج. ويرسم نهجاً مرحلياً موجَّهاً نحو النتائج، يرتكز على ثماني أولويات متشابكة:

- توحيد البيانات والتوثيق
- التحقيقات والإجراءات الجنائية
- إشراك العائلات ودعمها
- الشراكات والوصول إلى المعلومات
- التواصل العام والتوعية
- الاستدامة المؤسسية
- الإصلاح القانوني والسياساتي
- الذاكرة والاعتراف

بحلول عام 2030، تسعى الهيئة إلى إنشاء نظام وطني موحّد للبيانات، وتوثيق نسبة كبيرة من الحالات والتحقق منها، واستكمال سجل وطني لأماكن الدفن، والشروع في عمليات نبش تجريبية وفق المعايير الدولية. وستُعترف بالعائلات بوصفها شركاء فاعلين، يحظون بدعم من آليات منظَّمة للمشاركة والوصول إلى الدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي.

تستند هذه الأولويات إلى خارطة طريق تنفيذية مرحلية (2025–2030)، وإطار للرصد والتقييم، وخطة مالية تستلزم ما يقارب 3.4 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. ستعمل الهيئة في سياق تسوده عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وعليه يعتمد هذا الإطار نهجاً مرحلياً ومرناً يُتيح التكيّف مع المستجدات مع الحفاظ على استمرارية الوظائف الجوهرية.

في المحصلة، يحدد هذا الإطار مسارًا موثوقًا وقابلًا للتنفيذ نحو الحق في المعرفة وضمان الاعتراف بالعائلات. ويعتمد نجاحه على توافر إرادة سياسية مستدامة، وتمويل قابل للتنبؤ، وتعاون فعّال مع الشركاء الوطنيين والدوليين، ومشاركة حقيقية من قبل العائلات.

1. السياق والمبررات والإنجازات حتى تاريخه

لا يزال لبنان يحمل الإرث غير المُعالَج لحربه الأهلية (1975–1990) والنزاعات اللاحقة. ويبقى أكثر من 17,000 شخص في عداد المفقودين أو المخفيين قسراً. وتظل المعلومات المتعلقة بهذه الحالات مبعثرة بين المؤسسات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني، وفي بعض الأحيان الجهات السياسية. وتقع العديد من أماكن الدفن في مناطق حساسة، مما يُعقّد الوصول إليها والتحقيق فيها.

على الرغم من سنوات المناصرة التي خاضتها العائلات والمجتمع المدني، ظلت استجابة الدولة مجزأة هيكلياً. وتستمر هذه القضية بوصفها تحدياً وطنياً بعيد المدى - يُطيل أمد الصدمة، ويُضعف الثقة بالمؤسسات العامة، ويُعيق المصالحة.

أنشأ القانون رقم 2018/105 الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً بوصفها الآلية المركزية لمعالجة هذه القضية، بولاية تشمل توحيد البيانات، والتحقيقات، وعمليات نبش الرفات، وإشراك العائلات، والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية.

بين عامَي 2020 و2025، أرست الهيئة أسسها المؤسسية. فأنشأت إطارها الداخلي والتنظيمي، وطوّرت منظومات حماية البيانات، وأعدّت الأساس القانوني والإجرائي لعمليات نبش الرفات. وباشرت رسم خرائط أماكن الدفن - بما فيها مناطق حساسة كعرسال ومدوخا - وانخرطت في معالجة أولى للحالات، لا سيما قضية مدوخا. كما أقامت شراكات مع جهات رئيسية، من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الخارجية السويسرية FDFA، فضلاً عن مشاركتها في آليات الإبلاغ الدولية كالاستعراض الدوري الشامل (UPR).

لقد ساهمت هذه الخطوات في تعزيز مصداقية الهيئة وجاهزيتها التقنية. وتتطلب المرحلة الراهنة انتقالًا حاسمًا من بناء المؤسسة إلى التنفيذ، مع التركيز على تحقيق نتائج عملية، وتوحيد البيانات، وتعزيز القدرات الوطنية، وإحراز تقدم ملموس نحو كشف مصير وأماكن وجود المفقودين وضمان الاعتراف بالعائلات.

2. الثغرات والتحديات الرئيسية

على الرغم من التقدم المُحرَز بين عامَي 2020 و2025، لا تزال الهيئة تواجه قيوداً هيكلية متشابكة. ومعالجة هذه الثغرات ضرورة لا غنى عنها للانتقال من الجاهزية المؤسسية إلى التنفيذ الفعّال.

2.1 تشتّت البيانات وغياب نظام وطني موحّد

لم يُؤسَّس بعد نظام وطني موحّد لإدارة البيانات. وتبقى المعلومات مبعثرة بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية، وفي بعض الحالات الجهات السياسية، مما يُعيق التحقق من الحالات والربط المتقاطع بين المعلومات وبناء سجل وطني متكامل.

2.2 محدودية الوصول إلى الأرشيف والمعلومات

تواجه الهيئة تحديات مستمرة في الوصول إلى البيانات والأرشيف القائمَين، مردّها التحفظ المؤسسي لدى بعض الجهات الحكومية، وحساسية المعلومات ذات الطابع السياسي، واشتراط الشركاء الدوليين التحقق من وجود بنية تحتية متينة لحماية البيانات قبل نقلها. ومن دون معالجة الأبعاد التقنية والسياسية لهذه المسألة، سيظل توحيد البيانات منقوصاً.

2.3 ضعف القدرات التشغيلية

لم تُستكمَل بعد تغطية الوحدات المتخصصة في الهيئة - التحقيقات، والعمليات الجنائية، وإدارة البيانات، ودعم العائلات - من حيث الكوادر والتمويل. ولا تُغطي الموارد الراهنة سوى جزء من الكوادر المطلوبة، مما يُقيّد الانتشار التشغيلي المستدام.

2.4 الفجوة في القدرات الجنائية

يعاني لبنان من شحّ في عدد الخبراء الجنائيين المؤهلين القادرين على دعم عمليات نبش الرفات والتعرف على الهوية. ويُؤثّر ذلك في وتيرة العمليات والامتثال للمعايير التقنية، ويُفضي إلى استمرار الاعتماد على الخبرات الدولية. وستُناصر الهيئة من أجل تأسيس لبنان وصون فريق وطني من الخبراء الجنائيين، وستسعى إلى شراكات تدريبية لبناء المهارات العملية ومسارات الاعتماد المهني في التخصصات الرئيسية، بما فيها التعرف على ضحايا الكوارث (DVI)، وعلم العظام، والطب الشرعي القانوني، والتعرف الجيني. وسيُطوَّر سجل وطني للخبراء الجنائيين المعتمدين، وتُؤسَّس مسارات إحالة لتحليل الحمض النووي (DNA) مع مختبرات وطنية ودولية معتمدة. والهدف هو توفر ما لا يقل عن 15 خبيراً جنائياً معتمداً وجاهزاً للانتشار بحلول عام 2030.

2.5 القيود البنية التحتية

يُؤثّر غياب مقر دائم ومؤمَّن على الاستقرار المؤسسي والحضور المرئي والكفاءة التشغيلية للهيئة. كما تستلزم بنية تحتية مؤمَّنة لاستضافة أنظمة البيانات الحساسة ودعم الوظائف المتخصصة.

2.6 الهشاشة المالية ومخاطر الاستدامة

تعمل الهيئة في ظل قيود مالية حادة: مساهمات حكومية شحيحة وغير منتظمة، واعتماد مفرط على التمويل الخارجي من المانحين. وتبقى الموارد المتاحة دون المستوى الكافي لتفعيل الولاية بالكامل، مما يجعل التنفيذ متذبذباً وعُرضة للمخاطر.

2.7 القيود السياسية والأمنية

تقع كثير من مواقع الدفن المحتملة في مناطق ذات حساسية سياسية أو عسكرية، بما فيها مواقع خاصة أو متنازع عليها. وتستلزم العمليات الميدانية تقييماً دقيقاً للمخاطر والتنسيق المحكم وبناء الثقة، مما قد يؤخر الوصول أو يُقيّده.

2.8 محدودية آليات إشراك العائلات ودعمها

على الرغم من أن العائلات تقع في صميم الولاية، تظل آليات مشاركتها المنهجية غير مكتملة. ولا يزال الوصول إلى الدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي والاجتماعي محدوداً، فيما لم تُرسَّخ بعد منصات المشاركة المنظَّمة.

2.9 عدم الاستقرار السياسي والقيود الخارجية

تعمل الهيئة في سياق وطني يسوده عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني المتكرر. وتؤثر هذه العوامل مباشرة في القدرات المؤسسية والوصول إلى المعلومات وتوافر الموارد وتنفيذ العمليات الميدانية. ومن المرجح أن تستمر الهيئة في العمل في بيئة متقلبة، مع احتمال التعرض لضغوط مالية وغموض سياسي ومخاطر أمنية بما فيها التوترات الإقليمية. ويُبرز هذا السياق أهمية اعتماد نهج مرحلي ومرن وصامد، يُتيح للهيئة التكيّف مع المتغيرات مع الحفاظ على استمرارية وظائفها الجوهرية.

3. الرؤية الاستراتيجية (2030)

بحلول عام 2030، تسعى الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً إلى تحقيق تقدم ملموس في الكشف عن مصير المفقودين، مع ترسيخ الحق في المعرفة داخل الإطار المؤسسي والمجتمعي اللبناني. وتتجلى رؤية الهيئة في الانتقال من مرحلة بناء الأسس إلى مرحلة النتائج

التشغيلية، والملكية الوطنية، والاستدامة بعيدة المدى — لضمان حصول العائلات على أجوبة، ومعالجة قضية المفقودين بوصفها مسؤولية عامة.

تعكس هذه الرؤية تحولاً من المسار إلى الأثر: من بناء المنظومات إلى تحقيق النتائج. وبنهاية فترة الاستراتيجية:

- سيُؤسَّس نظام وطني للبيانات يعمل بكامل طاقته، يُتيح توحيد المعلومات والتحقق منها وتحليلها من مصادر متعددة.
- سيتم توثيق نسبة كبيرة من الحالات والتحقق منها وربطها تقاطعيًا، بما يوفّر للعائلات مسارات أوضح نحو إعمال حقها في المعرفة وتحقيق الاعتراف.
- سيكتمل سجل وطني لأماكن الدفن، وستُنفَّذ عمليات نبش تجريبية وفق المعايير الدولية مع الضمانات الجنائية والقانونية والنفسية-الاجتماعية الملائمة.
- ستُعترف بالعائلات شركاء فاعلين في هذا المسار، يحظون بآليات منظَّمة للمشاركة والتشاور والوصول إلى الدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي.
- ستكون الهيئة مستقرة مؤسسياً وتشغيلياً، مع أطر قانونية مُعزَّزة، وتعاون مُكثَّف مع الجهات المعنية، وإدماج الحق في المعرفة ضمن السياسات الوطنية والخطاب العام والممارسات التعليمية.

تنطلق نظرية التغيير لدى الهيئة من منطق واضح: إن توحيد البيانات المبعثرة ضمن نظام متكامل يتيح التحقق من الحالات؛ والتحقق يتيح إجراء التحقيقات؛ والتحقيقات، عندما تُجرى مع وضع العائلات في صلبها، تُمكّن من تنفيذ العمليات الجنائية؛ والعمليات الجنائية، عندما تكون متاحة، تُمكّن من إعمال الحق في المعرفة وتحقيق الاعتراف للعائلات. وتُسهم كل أولوية في هذه الاستراتيجية في تعزيز هذه السلسلة، ولا يمكن لأي أولوية أن تحلّ محل أخرى.

4. الأولويات الاستراتيجية (2025–2030)

لتحقيق رؤيتها لعام 2030، ستُركّز الهيئة على ثماني أولويات استراتيجية متشابكة. صُمّمت هذه الأولويات لمعالجة الثغرات القائمة وتمكين الانتقال المرحلي من توحيد البيانات إلى النتائج التشغيلية والاستدامة المؤسسية.

الأولوية 1: نظام البيانات الوطني والتوثيق

يُشكّل إنشاء نظام وطني آمن وموحّد لإدارة البيانات حجر أساس عمل الهيئة. بحلول مطلع عام 2026، ستُطلق الهيئة نظاماً مركزياً لإدارة البيانات يُتيح توحيد المعلومات والتحقق منها وحمايتها. وسيُرافق ذلك جمع بيانات وطني الشمول من العائلات، وادماج تدريجي للأرشيفات القائمة من خلال اتفاقيات رسمية مع الجهات المعنية. وستُؤسَّس وظائف توثيقية متخصصة لضمان تسجيل الحالات بشكل منهجي والتحقق من البيانات وربطها بشكل متقاطع. وبالتوازي مع ذلك، ستُطوّر الهيئة وتصون سجلاً وطنياً لأماكن الدفن يشمل المقابر الجماعية.

الأولوية 2: التحقيقات والعمليات الجنائية

ستُعزّز الهيئة قدراتها التحقيقية والجنائية للمضي في معالجة الحالات. ويشمل ذلك إجراء دراسات جدوى للمواقع ذات الأولوية، وإنشاء سجل وطني لأماكن الدفن بحلول عام 2027، وتنفيذ عمليات نبش تجريبية بين عامَي 2027 و2030. وستُطوّر الهيئة القدرة التشغيلية للتعرف على الرفات والتواصل مع العائلات. كما ستبني الكوادر الوطنية لمجال الطب الشرعي من خلال: إنشاء سجل وطني للخبراء الجنائيين المعتمدين؛ وتطوير مسارات التدريب والاعتماد بالشراكة مع الجامعات والهيئات الدولية في تخصصات التعرف على ضحايا الكوارث (DVI) وعلم العظام والطب الشرعي القانوني؛ وإنشاء مسارات إحالة لتحليل الحمض النووي مع مختبرات وطنية ودولية معتمدة؛ والمساهمة في التطوير المؤسسي لبنى الطب الشرعي الوطنية (معهد الطب الشرعي). والهدف هو توفر ما لا يقل عن 15 خبيراً جنائياً معتمداً على المستوى الوطني بحلول عام 2030.

الأولوية 3: إشراك العائلات ودعمها

ستوضع العائلات في صميم هذا المسار بوصفها مشاركات فاعلات وصاحبات حقوق. وستُؤسّس الهيئة وحدة متخصصة لدعم العائلات تُقدّم المساعدة القانونية والنفسية-الاجتماعية والاجتماعية - بما فيها دعم التوثيق القانوني كوثائق إثبات الوفاة وتسوية الإرث والأوراق الإدارية. وستُرسّخ منتديات العائلات على المستويَين الوطني والإقليمي، بحد أدنى منتديَين سنوياً، لضمان المشاركة الحقيقية في صنع القرار. وستُؤسَّس آلية تغذية راجعة متعددة القنوات - تضم خطاً ساخناً وعنواناً إلكترونياً ونموذجاً رقمياً - تُتيح للعائلات تقديم استفساراتها ومعلوماتها وشكاواها بشكل سري وآمن. كما سيُشغَّل خط ساخن منفصل للإبلاغ المجهول عن المفقودين والمخفيين قسراً. وستُطوَّر نقاط وصول ميسّرة تُتيح للعائلات في كل المناطق تقديم الطلبات والمساهمة في عمليات التوثيق. وستُؤسَّس قنوات تواصل آمنة وسرية بالتنسيق مع نقابتي المحامين وجهات المجتمع المدني، مع استهداف رضا ما لا يقل عن 70% من العائلات عن آليات المشاركة بحلول عام 2029.

الأولوية 4: الشراكات والوصول إلى المعلومات

سيتوسّع نطاق الوصول إلى المعلومات من خلال ترسيم التعاون مع الجهات المعنية الرئيسية، شاملاً الوزارات والمؤسسات العامة والجهات الأمنية والسلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وستكون هذه الشراكات ضرورية لتوحيد الأرشيفات وتيسير التحقيقات وتأمين الوصول إلى أماكن الدفن. وستسعى الهيئة أيضاً إلى آليات تعاون عابرة للحدود وإقليمية، تشمل تحديداً المؤسسة المستقلة

للمفقودين في سوريا والهيئة الوطنية للمفقودين في الجمهورية العربية السورية، فضلاً عن الجهات الأخرى ذات الخبرة في حالات الأشخاص الذين اختفوا في سوريا، لدعم تبادل المعلومات وتوضيح الحالات.

الأولوية 5: التواصل العام والتوعية

ستدعم استراتيجية تواصل استباقية مبادئ الشفافية والوضوح والمشاركة العامة. ويشمل ذلك حملات توعوية وطنية، وتقارير سنوية ثنائية اللغة، وجهوداً مستدامة لتعزيز الحق في المعرفة بوصفه أولوية عامة ومؤسسية. وستُطوّر الهيئة منصات تواصل رقمية، وتُنتج مواد إعلامية ميسّرة، وتنفّذ أنشطة تواصل في مختلف المناطق. وستُسهم هذه الجهود أيضاً في رفع مستوى الوعي بظاهرة الاختفاء القسري وتداعياتها، دعماً للجهود الأوسع الرامية إلى منع التكرار وتعزيز احترام الحقوق الأساسية.

الأولوية 6: الاستدامة المؤسسية

يُعدّ ضمان ديمومة الهيئة على المدى البعيد أمراً بالغ الأهمية. بحلول عام 2026، ستؤمّن الهيئة مقراً دائماً وتُفعّل وحداتها المتخصصة — البيانات، والتحقيقات، والعمليات الجنائية، ودعم العائلات — مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات التشغيلية. وستنصبّ الجهود أيضاً على تعزيز أنظمة الإدارة الإدارية والمالية، وتوضيح الإجراءات الداخلية، وإدراج بند مالي مخصص ضمن الميزانية الحكومية للحدّ من الاعتماد على التمويل الخارجي تدريجياً.

الأولوية 7: الإصلاح القانوني والسياساتي

ستُسهم الهيئة في تعزيز الإطار القانوني الوطني لمعالجة ظاهرة الاختفاء القسري. ويشمل ذلك المناصرة لمصادقة لبنان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED)، ودعم وضع إطار شامل لجبر الضرر، والتحفيز على الإصلاحات القانونية والتنظيمية لتعزيز الحماية من الاختفاء القسري.

الأولوية 8: الذاكرة والاعتراف

ستدعم الهيئة المبادرات الوطنية والمحلية الرامية إلى الاعتراف بمعاناة الضحايا والعائلات. ويشمل ذلك الإسهام في إنشاء نصب وطني تذكاري للمفقودين بحلول عام 2030، وتشجيع مبادرات الإحياء المحلية، ودعم إدماج قضية المفقودين في الأطر التعليمية والخطاب العام. وستُسهم الهيئة في حملات توعية ترمي إلى منع تكرار جريمة الاختفاء القسري، بما فيها المناصرة لحمايات تشريعية، والمساهمة في أطر العدالة الانتقالية التي تعالج الأسباب الجذرية لظاهرة الاختفاء.

5. خارطة طريق التنفيذ

سيُنفَّذ إطار الهيئة وفق نهج مرحلي (2025–2030)، يضمن الانتقال التدريجي من التوطيد المؤسسي إلى التنفيذ التشغيلي وتحقيق النتائج القابلة للقياس.

2025 - مرحلة الانتقال

ستنصبّ المرحلة الأولى على موائمة الجاهزية المؤسسية مع التوجه الاستراتيجي. وتشمل الإجراءات الرئيسية الاعتماد الرسمي للاستراتيجية، وإجراء تقييم شامل للقدرات والاحتياجات، وتعبئة مستهدفة للموارد. وستضمن هذه المرحلة استمرار التشاور مع العائلات والشركاء وأصحاب المصلحة، وتعزيز الالتزام بالقضية، وتهيئة الأرضية لآليات المشاركة والتواصل المنظَّمة.

2026 - سنة التأسيس

يُمثّل عام 2026 الأساس التشغيلي للاستراتيجية. ستُطلق الهيئة نظام البيانات الوطني وتُباشر جمع بيانات العائلات على نطاق وطني. وعلى الصعيد المؤسسي، ستنصبّ الجهود على تأمين مقر دائم، وتعزيز الكوادر الأساسية، وإرساء بيئة عمل وظيفية. كما ستُرسّم الهيئة مذكرات التفاهم لتيسير الوصول إلى البيانات والأرشيف، وتُباشر بناء القدرات في المجالَين الجنائي والتحقيقي، وتُطلق استراتيجيتها للتواصل العام.

2027 - مرحلة التوطيد

بحلول عام 2027، ستتجه الهيئة نحو توطيد وظائفها الجوهرية. ويشمل ذلك استكمال السجل الوطني لأماكن الدفن، وتوسيع الوحدات التشغيلية وتعزيزها، ووضع ورقة سياسات حول جبر الضرر. وستنصبّ الجهود أيضاً على تعزيز الجاهزية التشغيلية للأنشطة الميدانية، بما فيها الخطوات التحضيرية لعمليات نبش الرفات.

2028–2030 - مرحلة النتائج

ستنصبّ المرحلة الأخيرة على تحقيق مخرجات ملموسة. ستُنفّذ الهيئة عمليات نبش تجريبية، وتوسّع نطاق التحقق من البيانات وتوثيق الحالات، وتُعزّز مبادرات الذاكرة على المستويَين الوطني والمحلي. وفي الوقت ذاته، ستتصاعد الجهود لتعزيز الإصلاحات القانونية والسياساتية، وتوسيع آليات التعاون، والمساهمة في ضمانات عدم التكرار على المدى البعيد.

6. الرصد والتقييم

سيضمن إطار رصد وتقييم منظَّم (M&E) المساءلة والشفافية والتنفيذ التكيّفي طوال فترة الاستراتيجية.

ستعتمد الهيئة خططاً تشغيلية سنوية تتوافق مع أولوياتها الاستراتيجية، مدعومة بمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) القابلة للقياس، شاملةً التقدم في توحيد البيانات والشراكات والعمليات الميدانية وإشراك العائلات.

سيُجرى تقييم مستقل في منتصف الفترة (2027) لقياس الأداء وتحديد التحديات واستخلاص التعديلات اللازمة. وسيقيس تقييم ختامي (2030) الأثر الإجمالي للاستراتيجية، بما فيه التقدم في توثيق الحالات والنتائج التشغيلية والتطوير المؤسسي.

7. الإطار المالي

يستلزم تنفيذ استراتيجية الهيئة للفترة 2025–2030 موارد مالية يمكن التنبؤ بها ومستدامة، لضمان الانتقال من التأسيس المؤسسي إلى التنفيذ الفعلي.

الاحتياجات المقدّرة

يُقدَّر إجمالي تكلفة التنفيذ بـ 3.4 مليون دولار أمريكي على الفترة 2025–2030، بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 680,000 دولار. ويتوافق هذا مع التوقعات التي تُشير إلى أن التكلفة التشغيلية الكاملة للهيئة تبلغ نحو 800,000 دولار سنوياً.

وتُوجَّه هذه الموارد لدعم: إنشاء نظام البيانات الوطني وصونه؛ وتفعيل الأنشطة التحقيقية والجنائية؛ وتقديم خدمات دعم العائلات؛ والتعزيز المؤسسي شاملاً الكوادر والبنية التحتية والتواصل.

التمويل المؤكَّد

حتى الآن، حصلت الهيئة على المساهمات الأولية التالية:

- 250,000 دولار أمريكي من وزارة الخارجية السويسرية (FDFA) بتنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
- ١٤ مليار ليرة لبنانية مخصصة من الحكومة اللبنانية لعام 2026
- 31،800 دولار أميركي من اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- 25,000 دولار أمريكي من مؤسسة غزال

تتيح هذه المساهمات قدراً من التطوير المؤسسي الأولي، غير أنها تبقى دون المستوى الكافي لدعم التنفيذ الكامل.

فجوة التمويل

لا تزال فجوة تمويلية كبيرة تُقدَّر بنحو 3 ملايين دولار بحاجة إلى تأمين. ويُعدّ سدّ هذه الفجوة أمراً حيوياً لتفعيل الأنشطة الجوهرية بما فيها توحيد البيانات والعمليات الميدانية، وضمان استمرارية التدخلات وقابليتها للتوسع، والحدّ من التأخير في إيصال النتائج للعائلات.

نهج تعبئة الموارد

لمعالجة هذه الفجوة، ستنتهج الهيئة استراتيجية تمويل متنوعة المصادر، تشمل: الانخراط المستمر مع المانحين الدوليين، والمناصرة لرفع المخصصات الحكومية في الميزانية الوطنية، والنظر في آليات تمويل إضافية لدعم الاستدامة. ويُعدّ تأمين تمويل كافٍ ومستدام ضرورة لا غنى عنها لتمكين الهيئة من الانتقال من الجاهزية المؤسسية إلى التنفيذ الكامل.

الخاتمة

لا تُمثّل قضية المفقودين والمخفيين قسراً مجرد إرث من الماضي — بل تبقى حتى اليوم ظلماً متواصلاً تعيشه آلاف العائلات في لبنان.

يرسم هذا الإطار مساراً موثوقاً وموجَّهاً نحو النتائج، نحو الحق في المعرفة والاعتراف والإصلاح المؤسسي. إنه يُعالج إخفاقات المرحلة 2020–2025 مباشرةً، ويُلزم الهيئة بمعيار جديد: التنفيذ الفعلي، لا مجرد الجاهزية المؤسسية.

تدعو الهيئة جميع أصحاب المصلحة - السلطات اللبنانية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني والمانحين — إلى الوفاء بالتزاماتهم. لقد انتظرت العائلات طويلاً. الإطار القانوني قائم. الأسس المؤسسية أُرسيت. ما يُحتاج إليه هو الإرادة السياسية لتمويل هذا العمل وتحمّله، والعزيمة الجماعية لطيّ أحد أكثر فصول لبنان إيلاماً وبقاءً دون حل.

الهيئة على أهبة الاستعداد للعمل. وهي تطلب من شركائها أن يكونوا معها.